

مادة اللغة العربية

المراقبة المستمرة رقم 1

في إشكالية العولمة- يحيى اليحياوي

هناك، فيما يبدو لي، إشكالان منهجيان اثنان أرى أنه من الضروري إثارتها رفعاً لكل لبس: - الإشكال الأول يحيل إلى مفهوم العولمة ذاته. أعتقد أن مفهوم العولمة، قد سقط مبكراً لسوء حظه في الميدان العام، قبل أن تستقر حمولته وتبين ملامحه ومكوناته الكبرى. والدليل على ذلك كون المفهوم قد تعرض - ولا يزال - لتضخم في الاستعمال وتعدد في الاستخدام من طرف الأفراد والمؤسسات أو من لدن الجماعات، إما بغرض تبرير واقع أو تمرير اختيار أو لمجرد مجازاة الموضة الرائجة على اعتبار أن من لا يستخدم مصطلحات ومفاهيم العصر وتقنياته أيضاً هو حتماً خارج العصر. - الإشكال الثاني ويرتبط، في نظري، بطبيعة المقاربة التي يراد من خلالها عرض ظاهرة العولمة في فعلها وتفاعلها. وأعتقد أن معظم المقاربات المتوفرة تتعامل مع الظاهرة وفق حقل اهتمام الباحث أو المتتبع، وهو ما يجعلها إما مقارنة جزئية أو مقارنة مؤدلجة*، لكن نادراً ما تكون شاملة وموضوعية. بمعنى أن معظم المقاربات الرائجة إما تتعرض للظاهرة من الزاوية الاقتصادية الخالصة أو من جانب ربطها بالثورة التكنولوجية أو من منطلق محاولة فهمها من خلال استحضار إشكالات كإشكال الهوية أو الخصوصية أو الذاتية الثقافية، فتبقى بالتالي إما مقصية لباقي زوايا الرؤية الأخرى أو متحذثة في ظاهرة لم يضبط مفهومها ضبطاً علمياً أو لنقل، على الأقل، موضوعياً وشاملاً. هذان الإشكالان - سقوط الظاهرة في المشاع والميدان العام والمقاربة الجزئية الإسقاطية - حالاً في تصوري دون إمكانية التنظير للظاهرة أو على الأقل التأسيس لمحدداتها ومركزاتها، وهو ما يجعل الكتابات - عندنا بالمغرب خصوصاً - كتابات هواة لا كتابات احترافية مدققة ومحصنة. ما المقصود إذن بمصطلح العولمة، الذي لربما بلغنا من تضخم استعماله مبلغ التخمة؟ أعتزف من البداية، بأنه ليس من الهين ولو مؤقتاً، تحديد المفهوم تحديداً نظرياً وافياً، مضبوطاً، قاراً وشاملاً ليس فقط على اعتبار عدم استقراره الحالي وإحالاته على أكثر من حقل معرفي، ولكن أيضاً وبالخصوص بحكم تعدد العوامل والمؤثرات التي تفعل في الظاهرة أو تتفاعل معها... ولربما أيضاً بسبب جانب الأدلجة الذي تعرضت له أو لا تزال.

لكني أريد أن أحسم القول من الآن بأن ظاهرة العولمة، في محدداتها، وفي جوهرها و مضمونها وفي مكوناتها العضوية، هي أصلاً وبالأساس ظاهرة اقتصادية صرفة، أي ظاهرة جذورها ومكوناتها وأطراف معادلاتها الكبرى اقتصادية وفضاء اشتغالها البعيد المدى اقتصادي ببيد - وهنا المفارقة مع المقاربات الرائجة - أن تبعاتها وانعكاساتها وآثارها تتفرع لتطال أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الرموز، أي لتطال الثقافة والسياسة واللغة ولربما أيضاً الهوية والخصوصية والذاتية وغيرها.

الظاهرة إذن ظاهرة اقتصادية في مضمونها و شكلها وفي صيرورتها، لكن ما يتفرع عنها كتبعات إنما هو من التمثلات والإسقاطات التي هي إلى "عالم الأفكار" أقرب إلى صيرورة الواقع، واقع الحال السائد

هل العولمة ظاهرة حتمية ومعطياتها موضوعية؟ قد يجوز أمر موضوعيتها لو تأملنا مثلاً الثورة التكنولوجية وانهايار الفكر غير الليبرالي وتقدم منظومة الأفكار الليبرالية وضغط المنظمات والشركات والدول المتحكمة في مصير الأفراد والجماعات.

وقد يجوز أمر حتميتها أيضاً، لكننا نعتقد بأن إحدى وسائل انقاء شرورها يمر عبر تكوين التجمعات الجهوية وتقويتها أيضاً ...

* مؤدلجة: تنطلق من خلفية فكرية معينة - محاضرة، مركز تكوين الأساتذة، سطات، 1999. بتصرف

المجال الرئيس الأول: درس النصوص (10ن)

1. افترض موضوع النص انطلاقاً من تأملك للعنوان وبداية الفقرة الأولى. (1 ن)
2. لماذا سقط مفهوم العولمة في نظر الكاتب؟ (1 ن)
3. ماذا لاحظ الكاتب في المقاربات التي حاولت تفسير مفهوم العولمة؟ (1ن)
4. عد إلى هذه القولة في سياقها ثم حلها : " نعتقد بأن إحدى وسائل اتقاء شرورها يمر عبر تكوين التجمعات الجهوية وتقويتها أيضا" (1ن)
5. حدد في جدول الألفاظ الدالة على المجالين الاقتصادي و الثقافي مع التعليق عليه. (5,1ن)
6. أبرز المؤشرات اللغوية الدالة على التعبير عن الرأي(1ن)
7. استخرج أسلوبين من أساليب التفسير واذكر وظيفتهما. (1ن)
8. اعتمد الكاتب لغة تقريرية، استدل على ذلك مبرزا وظيفتها في النص. (1ن)
9. ركب ما توصلت إليه في إجاباتك السابقة، في خلاصة مركزة تضمنها رأيك في أطروحة الكاتب . (5,1ن)

المجال الرئيس الثاني: علوم اللغة (4ن).

1. صغ اسم الآلة من الأفعال المدرجة بالجدول وبين وزنه ونوع فعله 2ن

الفعل	اسم الآلة	وزنه	نوع فعله
نَجَرَ			
قَادَ			

- 2.. حدد اسم الزمان والمكان في العبارات الآتية ووزنه وفعله 2 ن

- اختارُ المَصِيفَ الجبليَّ كلَّ عطلةٍ.

- وصل القطارُ في مواعده إلى المحطة .

المجال الرئيس الثالث: التعبير والإنشاء: (6ن)

قال الكاتب :. " محصلة كل هذه العوامل المحددة للعولمة هي أن غالبية دول المعمور أصبحت تؤمن أو تخضع لمقاييس اقتصاد السوق ومنطقه وثقافته المبنية على المبادرة الخاصة والتنافسية والإنتاجية ولا دور كبير فيها للدولة. "

عبر عن موقفك من هذه الفكرة وفقا لخطوات مهارة التعبير عن موقف.